أثر استخدام العملة الرقمية في السياسة النقدية

شورش قادر علي

قسم المحاسبة، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص- من المعروف ان العملة الرقمية غير مدعومة من اي جهة رسمية و تستخدم عن طريق الانترنت فقط في نطاق المؤسسات والشركات والافراد التي تفضل التعامل بها ، كما يمكن مبادلتها بالعملات الورقية كالدولار واليورو و غيرها .

يهدف هذا البحث الى بيان اثر العملات الرقمية في السياسة النقدية ، بدءا بمفهوم العملة الرقمية ونشأتها وانواعها من جهة ، ثم شرح السياسة النقدية والياتها واهدافها التي تستخدم لتحقيق التوازن الاقتصادي في اي بلد من جهة اخرى ، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد اثر العملة الرقمية في السياسة النقدية ، و توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان العملة الرقمية تؤثر على ادوات واهداف السياسة النقدية تأثيرا سلبيا و ان العملة الرقمية تؤثر على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها .

الكلمات المفتاحية : العملة الرقمية ، السياسة النقدية ، البنوك المركزية ، النقود الورقية.

المقدمة

ان التطور الذي يشهده التكنولوجيا له دور كبير على كافة النواحي في الحياة البشرية ومن ضمنها الناحية الاقتصادية ، اذ ان العملة الرقمية من اهم الابتكارات التي افرزها التقدم التكنولوجي والذي من الممكن ان يغير نظرتنا و مفهومنا للنقود ، وتعد العملات الرقمية من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر كونها تمس حياة الافراد والمجتمعات في الدول ، وعلى الرغم من النواحي الايجابية في العملة الرقمية ولكن من المتوقع ان تفرز هذه العملة مجموعة من المخاطر والتي يجب الاستعداد لها من مخاطر التزييف والتزوير و غسيل الاموال ، ومن ضمن مخاطر هذه العملة تأثيرها على السياسة النقدية والتي تعتبر من اهم الادوات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، اذ تعتبر السياسة النقدية احدى الدعامات الرئيسية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية ، و تؤثر العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية واهدافها . لذلك من الضروري وضع إطار موحد بين الدول المختلفة لتنظيم تداول النقود الإلكترونية ووضع ضوابط لإصدار هذه النقود .

منهجية البحث

اهمية البحث :

ان ظهور العملة الرقمية في السنوات القليلة الماضية يثير الكثير من التساؤلات حول امكانية و قدرة هذه العملة و مدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي و ماهي ايجابياتها و سلبيتها ؟ ومن خلال هذا البحث نحاول ان نسلط الضوء على ماهية هذه العملة وماهي خصائصها وانواعها و مخاطرها.

مشكلة البحث :

قبل ظهور العملة الرقمية كانت الجهة الوحيدة القادرة على اصدار العملة هي البنوك المركزية والتي بدورها لاتسعى الى تحقيق الربح بل هدفها احداث توازن بين عرض النقود والطلب عليها ، أما بعد ظهور هذه العملة والتي تستهدف منها تحقيق الربح هناك تخوف من ان هذه العملة تخلق مشكلة في النظام النقدي العالمي ، بناء على ما تقدم يمكن ان نطرح السؤال التالي للتعبير عن مشكلة البحث (هل ظهور العملة الرقمية يؤدي الى احداث خلل في السياسة النقدية للبلدان) ؟

هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان حقيقة العملات الرقمية كعملة الكترونية مشفرة حديثة الظهور في العالم ، كذلك بيان الفروق الجوهرية بين العملات الرسمية المستخدمة حاليا والعملات الرقمية ، كذلك تسليط الضوء على دقر وفاعلية هذه العملة في المستقبل ، و مدى قدرتها في التاثير في السياسة النقدية و على ادواتها واهدافها .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان انتشار استخدام العملة الرقمية تؤثر تأثيرا سلبيا في السياسة النقدية و على وظائف البنك المركزي كمطبق للسياسة النقدية .

منهج البحث :

اعتمدت البحث المنهج الوصفي التحليلي

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 5، العدد 1(2019) ؛ عدد الصفحات (7)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v5n1y2019.pp72-78

أُستلم البحث في 26 كانون الأول 2018؛ قُبل في 20 كانون الثاني 2019

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 28 كانون الثاني 2019

البريد الإلكتروني للمؤلف : shorsh.ali@uhd.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2019 شورش قادر علي. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

هيكل البحث :

من هذا المنطلق تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية ، تناول المبحث الاول نشاة العملة الرقمية و مفهومها وانواعها بالاضافة الى مزاياها و عيوبها ، و يتناول المبحث الثاني مفهوم السياسة النقدية و ادواتها واهدافها ، أما المبحث الثالث فيتناول كيفية تاثير العملة الرقمية على السياسة النقدية و ادواتها .

المبحث الاول : مفهوم العملة الرقمية و خصائصها

اولا : نشأة العملة الرقمية

بدأ التفكير في خلق عملة وهمية(افتراضية) منذ عام 2007م من قبل مبرمج مجهول الهوية يعرف باسم (ساتوشي ناكاموتو)، قام ناكاموتو في عام 2008 بنشر ورقة بحث ذكر فيها فكرة استخدام عملة رقمية وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط بينك و بين التاجر لنقل المال ، ان طرح هذه الفكرة كان محاولة من ناكاموتو لخلق عملة غير خاضعة للرقابة والهدف من ذلك تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشاكل النظام النقدي التقليدي من جهة ولمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال خاصة على الشبكة الافتراضية من جهة اخرى.
(رمضان ، ص1 ، 2016)

وفي عام 2009 قام ناكاموتو بطرح عملة الـ :، BitCoin وذلك من خلال اصدار برنامج حاسوبي بموجب ترخيص منMIT .(Pickering , 2014 ، ص1)
وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحتة ، فلا يمكن للشخص الذهاب الى الصراف الآلي لصرف او ايداع البتكوين ، وانما هو مخزن في محافظ على الانترنت و يتم الوصول اليها عن طريق اجهزة الحاسب الآلي . (عبدالعزيز ، 2017، ص23)
وفي شهر يناير عام 2009 تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء بيتكوين من تعدين 50 وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة بيع لهذه العملة . وفي عام 2011 وصل سعر بيتكوين إلى 1 دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOXوبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة (amnay afechkou، ص2، 2018)

كما هو موضح من الشكل رقم (1) شهدت عملة بيتكوين منذ انطلاقها ارتفاعات قياسية في سعرها مقابل الدولار بلغ اوجه في (2017/12/17) حيث بلغ (19,002) دولار دولار ومنذ ذلك الحين وكما هو موضوح في الشكل ،سعرها في تذبذب مستمروصل في بعض الحالات الانخفاض بحوالي 25%في اليوم الواحد.

الشكل (1)
التغييرات الحاصلة في سعر البتكوين خلال المدة (2010-2018)

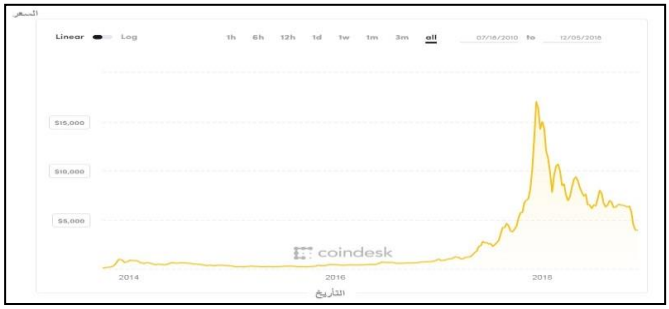

المصدر : coindesk.com/price/bitcoin

ان فكرة هذه العملة هو تنصيب تطبيق خاص بالعُملة التي ترغب في استخدامها يتولى مهمة توليد "عُنوان" يتم استخدامه لإرسال واستقبال التحويلات. بطبيعة الحال لن تظهر لديك أية عملات تشفيرية بمُجرد أن تقوم بتنصيب هذا التطبيق، وعليه فإنك ستحتاج إلى أن تُقنع من يملكها بأن يُعطيك أو يبيعك بعضا من العُملات التي بحوزته، قبل أن يُصبح بمقدورك القيام بعمليات دفع عبر هذه العُملات . (Pickering, 2014، ص1)

وبشكل مبسط فان البرنامج ينقب افتراضيا ووفق برمجة معينة عن العملات، ولكن جودة عملية التنقيب و قوتها تكون حسب قوة معالج جهاز الحاسوب؛ فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل، وبالتالي ينتج توليدا

للعملة بشكل أكبر، ولكن عملية التعدين أو التنقيب ليست بتلك السهولة، حيث يتطلب الأمر من المستخدم حل الكثير والمعادلات و الألغاز لكشف سلسلة طويلة من الحروف و الأرقام لإصدار البتكوين وتحويله إلى محفظة الكترونية، وكلما ازدادت عمليات التعدين كلما أصبحت الألغاز أصعب، ويتطلب حلها ببرامج حاسوبية متخصصة، ولذلك يحرص المستخدمون للنظام على التزود بأجهزة حاسوب قوية و ببرامج متخصصة متقدمة لإصدارها، وربما أيضا قد يعمد البعض إلى محاولة قرصنة حواسيب الآخرين لاستخدامها في عمليات تعدين البتكوين، ويفترض أن كل عملية تتم على البتكوين يتم تسجيلها في سجل عام يسمى(Block Chain) ، والذي يضم معلومات عن الحسابات التي تم استخدامها في عمليات التعدين والتبادل وعدد وحدات البتكوين التي تم تبادلها، وذلك لتحليل هذه المعاملات وللتأكد من أن المتعاملين لا يتعاملون في الوحدات نفسها بشكل مستمر. (عبدالعزيز ، 2017، ص23 -24)

ثانيا : تعريف العملة الرقمية

ليس هناك اتفاق عام حول تعريف العملة الرقمية والسبب يرجع الى الغموض الذي يحيط بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة حول هذا النوع من النقود ، لذلك لانرى استخدام موحد لهذا المصطلح ، ففي بعض الدراسات يطلق عليه (Virtual cash) اي النقد الافتراضي ، والبعض الآخر يسميها (electronic money) وبعضها (electronic cash) ويسميها البعض (digital cash) . (العقابي وآخرون ، ص82)
يمكن تعريف العملة الرقمية على انه (تمثيل رقمي لقيمة يتم تحويلها أو تخزينها او تداولها الكترونيا لا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى مثل (الدولار او اليورو ..... الخ والناس يقبل بها كوسيلة دفع) (بارون وآخرون ، 2015 ، ص1)

او انها (القيمة النقدية تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام او الخاص ، و يتم تخزينها في جهاز الكتروني .(الزلمي ، 2010 ، ص547)

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنه (قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك) ، و عليه يمكن القول ان العملة الرقمية نوع جديد من العملة ، أو بمعنى اخر هو البديل الاكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية . (الرشيد ، 2014 ، ص113)

ان هذه العملة الجديدة يمكن رؤيتها ولكن لايمكن لمسها ليس لها ابعاد فعلية لاتقل ولا وزن وليس لها الصفات المادية الاخرى للنقود ، ان هذه النقود عبارة عن أرقام تستطيع ان تعرضها على ملايين الشاشات الحاسوبية في العالم ، ومع ذلك ليس له مكان فعلي ولا تحتاج الى خزائن لحفظها . (كرتزمن ، 2010، ص14)

ثالثا : خصائص العملات الرقمية

تتميز العملة الرقمية بالخصائص التالية :

1. انها عملة رقمية أي وهمية ليس لها أي وجود مادي وليس لها قيمة فعلية ، كما انها غير مدعومة من اي جهة رسمية .
2. تستخدم هذه العملات عن طريق الانترنت فقط من قبل الشركات والاشخاص الذين يقبلون التعامل بها .
3. ان للنقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونيا : ان العملة الرقمية عبارة بيانات مشفرة يتم وضعها الكترونيا خلافا للنقود القانونية .
4. العملة الرقمية ثنائية الاطراف : يتم نقلها بين طرفين اثنين فقط (المستهلك و المنتج او التاجر) دون الحاجة الى طرف ثالث .
5. العملة الرقمية ليست متجانسة : يستطيع اكثر من مصدر صنع او خلق هذا النوع من العملة ، لذلك فمن البديهي ان تكون قيمتها مختلفة .
6. العملة الرقمية عملة خاصة : بخلاف النقود القانونية التي يتم اصدارها من قبل البنك المركزي ، فان العملة الرقمية يتم اصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات او مؤسسات خاصة . (الرشيد ، 2014 ، ص109)
7. يمكن ان تستخدم العملة الرقمية باصغر الوحدات النقدية وذلك من اجل تيسير شراء السلع والخدمات ذات القيمة القليلة . (الجزراوي ، 2011 ، ص22)
8. عدم امكانية تتبع او مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطة هذه العملات .

أنواع العملات الرقمية

بعد انشاء اول عملة رقمية في عام 2009 وهي (البتكوين) تم انشاء العديد من العملات الرقمية على مستوى العالم ، والجدول (1) يبين بعض من هذه العملات و سنة انشاءها

الجدول (١)

انواع العملات الرقمية وتاريخ نشاءها

ت	اسم العملة	سنة الانشاء
١	بتكوين	٢٠٠٩
٢	لايت كوين	٢٠١١
٣	بيركوين	٢٠١٢
٤	بريم كوين	٢٠١٣
٥	الريبل	٢٠١٣
٦	كورك	٢٠١٣
٧	ماستر كوين	٢٠١٣
٨	Nxt	٢٠١٣
٩	اورورا كوين	٢٠١٤
١٠	الاثيريوم	٢٠١٥

المصدر ، من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات abunawaf.com

هذا بالاضافة الى مئات الانواع من هذه العملة وباسعار مختلفة ، و من اشهر هذه العملات

(بتكوين ، بتكوين كاش ، اثيريوم ، اثيريوم كلاسيك ،الداش ، لايت كوين ، الريبل)

رابعا : منصات التداول التي تتعامل بالعملات الرقمية .

منصات التداول هي نوع من البرمجيات الخاصة بالتداول يستعين بها كافة المتداولين في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) لمساعدتهم على تحليل عمليات التداول وأيضا في تنفيذ الصفقات .

وتعتبر منصة التداول أحد أنواع البرمجيات التي تقوم بدور همزة الوصل في نقل المعلومات فيما بين المتداول وشركة الوساطة، وهذه المنصة تقوم بعرض بعض المعلومات مثل أسعار صرف العملات والرسوم البيانية (الشارت) وتحتوي على واجهة لإدخال أوامر صفقات التداول لتقوم شركة الوساطة بتنفيذها .

يبين الجدول (2) ارباح منصات التداول التي تتعامل بالعملات الرقمية ، منصة بينانس مثلا يصل حجم التداول اليومي فيها الى اكثر من (3) مليارات دولار في اليوم و ارباحه يصل الى (3.5) مليون دولار في اليوم ،واخر منصة في هذا الجدول منصة بيت فينكس التي يصل ارباحه اليومية الى (0.81) مليون دولار ،

هذا بالاضافة الى العديد من المنصات عالمية الاخرى.

ان حجم التداول اليومي لمنصات تداول العملات الرقمية يصل الى10 مليار دولار والقيمة السوقية لهذه العملات يصل الى (450) مليار دولار في سنة (2018) ، وهذا يبين حجم و نسبة الطلب على هذه العملات في الاسواق المالية العالمية .

الجدول (٢)

اهم منصات تداول العملات الرقمية والارباح اليومية لهذه المنصات لعام (٢٠١٨)

الترتيب	المنصة	الدولة	حجم الأرباح اليومية بالمليون دولار
١	Binance	طوكيو	3.5
٢	Upbit	كوريا الجنوبية	3.4
٣	Huobi	الصين	2.3
٤	Bittrex	الولايات المتحدة	2.2
٥	Bithumb	كوريا الجنوبية	1.8
٦	OKEx	هونج كونج	1.2
٧	Bits Blockchain	الولايات المتحدة	0.89
٨	BITFINEX	هونج كونج	0.81

المصدر : WWW.ARGAAM.COM

خامسا :مزايا و مخاطر العملات الرقمية

مزايا العملات الرقمية

على الرغم من تعدد انواع العملة الرقمية الا انها تتمتع بعدة مزايا منها :

1. السرعة في انجاز الدفع والتحويلات المالية والتي تتم فور ضغط الزر على لوحة المفاتيح في الحاسوب . (حداد و اخرون ، 2005، ص60)
2. السرية والخصوصية ، يستطيع اطراف التبادل ان يقوموا بالعديد من عمليات البيع والشراء والتحويل المالي بواسطة العملة الرقمية دون ان يكونوا ملزمين على تقديم معلومات كما في المعاملات المصرفية . (شافي ، 2007 ، ص88)

3. لاتخضع للحدود الجغرافية للدول ، حيث يمكن تحويل العملة الرقمية من بلد الى آخر بسهولة و دون تعقيدات والاهم من هذا بدون كلفة . (عبد الحفيظ ، 2010 ، ص42)

مخاطر استعمال العملة الرقمية :

ان العملة الرقمية كغيرها من وسائل الدفع الحديثة هي نتاج التطورات الحاصلة في الحياة البشرية و البيئة التكنولوجية لذلك فانها معرضة للخطر نتيجة تدخل اشخاص او اطراف خارج الاطراف المتدخلة بالصفقات من جهة ، كذلك يمكن ان تنجم مخاطر عن طبيعة هذه العملة كخدمات مالية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . و فيما يلي بعض من هذه المخاطر : (حمزة ، 2011 ، ص285-295)

1. اعتداءات اجرامية كالسرقة الاحتيالية للمعلومات المالية .
2. اعتداءات من قبل مقتحمين كالعبث بالمواقع الالكترونية و تعطيلها .
3. وجود عيوب في تصميم النظام مما يؤدي الى السماح لبعض مستخدمي النظام بالاطلاع على الحسابات .
4. سوء استعمال النقود من قبل مالكه بشكل مقصود او غير مقصود ، ومن الممكن ان يزداد التهديد بسوء الاستعمال في حال لم تقم الجهات المصدرة لهذه العملة باعطاء المستهلك معلومات كافية حول المخاطر الامنية المحدقة باستخدام هذه العملة .
5. استخراج نسخ مزيفة عن العملة الرقمية و ذلك بعد الحصول على تفاصيل العملة الاصلية بطريقة غير مشروعة . (شافي ، 2007 ، ص88)
6. ارتفاع وانفخاض سعرها بدرجة كبيرة على عكس النقود القانونية التي يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار .
7. عدم وجود اساس قانوني و عدم خضوع العملات الرقمية لسياسة البنك المركزي مثل النقود الورقية و غيرها .

المبحث الثاني : مفهوم السياسة النقدية و ادواتها

أولا : مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي تلك السياسة التي تهدف الى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثم سعر الفائدة ، بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة ، التي ترمي الى تحقيق التوظيف الكامل للموارد ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار . (شاويش ، 2011 ، ص155-156) .

ثانيا : ادوات السياسة النقدية :

ان البنوك المركزية (كمطبق للسياسة النقدية) تقوم بالسيطرة على المعروض النقدي مثل تقليل الاصدار النقدي او زيادتها وكذلك من خلال الرقابة على البنوك التجارية وذلك من خلال وسائل مختلفة تسمى بأدوات السياسة النقدية و تشمل هذه الاداوات :

1-الادوات الكمية :

أ-عمليات السوق المفتوحة :

من خلال عمليات السوق المفتوحة يقوم البنك المركزي ببيع و شراء اذونات الخزينة و السندات الحكومية للبنوك التجارية . (الوادي ، 2010 ، ص49)

ان هذه العملية تحقق جملة من الاهداف منها التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة بالزيادة او النقصان لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تؤثر على حجم المعروض النقدي و حجم الائتمان والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية للدولة، كذلك محاولة ايجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة من جهة و سوقي النقد و رأس المال من جهة اخرى لكي يتم تحريكها بطريقة متسقة سواءا بالارتفاع او الانخفاض وذلك من اجل التاثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة . (فهمي ، 2006 ، ص 15-16)

ب-الاحتياطي النقدي :

ان الاحتياطي النقدي عبارة عن ودائع البنوك لنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي ، دون ان يحصل على اية فائدة ، يقوم البنك المركزي عن طريق هذه الاداة بالزام المؤسسات المالية بايداع مبالغ مالية نقدية لديه ، والهدف من ذلك تقليص قدرة البنوك على الاقراض ، ويقوم البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي زيادة و نقصانا وذلك حسب الحاجة ، فزيادة نسبة الاحتياطي النقدي تقلص قدرة البنوك على الاقراض والعكس صحيح . (شاويش ، 2011 ، 273-274) .

ج- سعر اعادة الخصم :

يمكن تعريف سعر الخصم بانه (هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدم اليه من البنوك التجارية ، او الذي يعيد به خصم اوراق سبق وان خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين ، وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزيةعلى التحكم في حجم المعروض النقدي في اطار تاثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها) . (فهمي ، 2006 ، ص16-17) فالتعديل في سعر الخصم يعتبر بمثابة رسالة تفصح عن السياسية النقدية ، فارتفاع معدلات الخصم تعني ان البنك المركزي ينوي اتباع سياسة انكماشية بخصوص النقود المتداولة ، وهذا من شانه ان يدفع البنوك التجارية الى الحد من استثماراتها والاحتفاظ بمزيد من الموارد في صورة نقدية حتى لا تقع في ضائقة مالية قد تصعب مواجهتها في ظل السياسة الجديدة المتوقعة والعكس صحيح . (الهندي ، 2000، ص104)

2-الادوات النوعية :

تقوم البنوك المركزية باستخدام ادوات الرقابة الكمية كذلك استخدام اساليب نوعية لمراقبة و تنظيم الائتمان و تمثل ادوات الرقابة النوعية في الآتي :

أ-التدخل المباشر :

و ذلك بهدف فرض بعض القيود على نشاط المصارف الائتماني والاستثماري مثل تحديد حد اعلى للقروض التي يقدمها المصارف الى بعض القطاعات الاقتصادية ، او تحديد نسبة معينة يجب الالتزام بها من قبل البنوك التجارية فيما يتعلق برأس المال المصرفي او الاحتياط النقدي ، و غيرها من التدابير التي يتخذها البنك المركزي بهدف تنفيذ السياسة النقدية . (الوادي و آخرون ، 2010، ص182)

ب- مراقبة الائتمان :

يقوم البنك المركزي بتخفيض الائتمان و نتيجة لهذا الاجراء يتضرر بعض القطاعات الانتاجية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والسلع التي يحتاجها الافراد ، لذلك عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض الائتمان عليه ان يحدد ماهي القطاعات التي يشملها الانخفاض،وما هي القطاعات التي يجب ان تستثمر في منح التمويل .

لذلك يمكن تعريف مراقبة الائتمان بأنه (مجموعة من الاجراءات يحدد فيها البنك المركزي حجم التسليف و سعر الفائدة والآجال لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغية الاستمرار في دعم الانتاج و زيادة معدل النمو الاقتصادي) . (كنعان ، 2011 ، ص235)

ج-الاقناع الادبي :

تقوم البنوك المركزية باستعمال اسلوب الاقناع الادبي بحيث تنسجم هذه السياسات مع ما يصبو الى تحقيقه من اهداف ، و ذلك باستخدام نفوذه و هيبته لتقديم ما يلزم من نصائح و توجيهات عن طريق اعداد النشرات الدورية في الصحف والمجلات لاقناع البنوك التجارية والمؤسسات المالية باتباع سياسة معينة دون غيرها . (موسى ، 2009 ص46)

ثالثا : أهداف السياسة النقدية :

ان السياسة النقدية تسعى لتحقيق جملة من الاهداف في الاقتصادات الوطنية بغض النظر عن ان هذه الاقتصاديات متقدمة أم لا ، وابرز هذه الاهداف ما يلي : (عبدالحق و محمد ، 2009 ، ص7)

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
2. تحقيق معدلات عالية من العمالة .
3. تعزيز النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار والاستهلاك .
4. معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .
5. رفع كفاءة النظام المالي والمحافظة على سلامته .

رابعا : فعالية السياسة النقدية

تتحدد اهمية السياسة النقدية من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال الابقاء على مستويات الانفاق الكلي اللازمة لتحقيق قدر اكبر من التشغيل و بأقل ارتفاع من الاسعار ، لأن قرارات الانفاق من قبل الافراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل فقط وانما تتأثر ايضا بمقدار النقود الحاضرة والأصول السائلة التي بحوزتهم ، كذلك بحجم الائتمان المصرفي المتاح و كلفة الحصول عليه ، و عندما يكون الائتمان المصرفي متاحا بكلفة منخفضة فان هذا يؤدي الى ميل الافراد و المشاريع الى تحويل جزء من دخولهم نحو الانفاق الجاري و تحويل ما بحوزتهم من نقود واصول سائلة اخرى مما يزيد من مستوى الانفاق الكلي او الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري ، ان زيادة الانفاق الاستثماري يتم من خلال سهولة الحصول على الائتمان المصرفي لوفرته و انخفاض تكلفته مما يدفع المستثمرين الى زيادة طلبهم ثم زيادة حجم الطلب الكلي . ان هذه الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية تؤثر على حجم الائتمان و كلفته من جهة و على تيار الانفاق الكلي من جهة اخرى ، و هذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما اذا كان الوضع تضخميا أو ركوديا فعند تعرض الاقتصاد الوطني لضغوطات تضخمية تعمد السلطات النقدية الى رفع كلفة الائتمان المصرفي و تقليص قدرة البنوك التجارية على منحه بهدف تخفيض الطلب الكلي والعكس تماما في حالة الركود الاقتصادي . (الشمري ، 2008 ، ص 400 - 401)

المبحث الثالث

العملة الرقمية والسياسة النقدية

اولا: تأثير العملات الرقمية على السياسة النقدية

ان العملة الرقمية تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على وظائفها وأهدافها، فالعملات الرقمية تؤثر على وظيفة الإصدار للبنك المركزي؛ لان الطلب على النقود الورقية سيتأثر بسبب اصدار انواع مختلفة من العملات الرقمية ، وبالتالي فإن عائدات البنك المركزي ستنخفض من عمليات الإصدار.

- كذلك تؤثر العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنك البنوك ، إذ يشرف على الجهاز المصرفي وينظمه هذا بالاضافة الى العديد من الوظائف الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي و التي ستتأثر في ظل انتشار العملة الرقمية والذي سيؤدى إلى تراجع البنك المركزي عن القيام بدوره .

- تأثير العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان: حيث يقوم البنك المركزي بالتحكم في الائتمان و يوجهه نحو قطاعات معينة، ولكن مع ظهور العملات الرقمية فإن أي محاولة يقوم بها البنك المركزي ستكون بلا جدوى، لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها، ونتيجة لذلك سيتراجع دور البنك المركزي في توجيه عمليات الائتمان داخل الدولة ، وبما أن العملات الرقمية هي لامركزية ولا تخضع لسلطة نقدية تتحكم فيها ، فان ذلك هو الخطر الاكبر لاستخدامها لنقل النقود غير الشرعية ولا يوجد عائق امام دخول هذه العملات الى السوق وان هذا يؤثر سلبا على السياسة النقدية . (فتحي ، 2017 ، ص2)

ثانيا : تاثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية :

ان تطور العملات الرقمية وحلولها محل النقود القانونية او الورقية تؤثر على الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتطبيق السياسة النقدية و كالآتي :

أ-تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة :

ان قيام الوحدات الاقتصادية باستخدام العملة الرقمية يدفعهم تدريجيا الى الاستغناء عن النقود القانونية مما يؤدي الى قيام البنوك التجارية باعادة النقود الزائدة عن حاجتها الى البنك المركزي وذلك بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه وهذا يؤدي الى الحد من قدرة البنوك المركزية على القيام ببيع الاوراق المالية من اجل امتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية ومن ثم التأثير على مقدرتها على منح الائتمان ، ان تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة تتوقف على مدى شيوع استخدام العملات الرقمية من قبل الوحدات الاقتصادية فكلما كان التعامل بالعملة الرقمية كبيرا يكون تأثيرها كبيرا على فعالية سياسة السوق المفتوحة والعكس صحيح . (شايب ،2012 ، ص12)

: ب- تأثير العملة الرقمية على الاحتياطي القانوني

كلما زاد استخدام العملة الرقمية ادى الى زيادة حجم الودائع ثم الاحتياطي الفائض، وهذا يؤدي الى زيادة سيولة البنوك التجارية فيتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي ، لذلك فإن استخدام العملة الرقمية يؤثر تاثيرا سلبيا على فاعلية سياسة الاحتياطي القانوني . (فتحي ، 2017 ، ص3)

ج- تأثير العملة الرقمية على سعر اعادة الخصم :

ان الافراد يستطيعون شراء العملات الرقمية مقابل العملة القانونية ، وان هذه النقود تدخل الى خزينة البنوك التجارية لأن مصدري العملة الرقمية يقومون بايداع الاموال التي حصلوا عليها جراء بيع العملة الرقمية في البنوك التجارية ، وتقوم الاخيرة بزيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي بسبب زيادة السيولة لديه مما يؤدي الى زيادة احتياطي البنوك التجارية بما يزيد عن الحجم المرغوب فيه ، وفي هذه الحالة فان البنوك بختار بين امرين :

اولا : شراء الاصول من المؤسسات غير البنكية و منح المزيد من القروض .

ثانيا : شراء مزيد من الاصول من البنك المركزي .

ان زيادة الطلب على الاصول في اسواق المال سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ولهذا السبب فان البنوك التجارية تفضل الخيار الثاني ، و مادام البنوك المركزية يقوم بتثبيت سعر فائدة على بعض الاصول قصيرة الاجل فان البنوك التجارية تقوم بشراء تلك الاصول من البنك المركزي ، و بهذا الشكل تقوم البنوك باستخدام الاموال الزائدة لديه في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي ، وفي حالة عرض مزيد من العملات الرقمية دون تخفيضها في مكان آخر سيكون من الصعب على البنك المركزي ان يتحكم في مستوى سعر الفائدة . لذلك يمكن القول بأن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثيرا كبيرا في السيطرة على حجم الائتمان وذلك بسبب ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية ما سيخفض من حاجتها إلى البنك المركزي . (شايب ،2012 ، ص11-12)

الاستنتاجات :

1. العملات الرقمية لا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى .
2. على الرغم من قبول العملة الرقمية للمدفوعات من السلع والخدمات والاصول و زيادة انتشارها الا ان التقلب الشديد في اسعارها يقلل من اهميتها كوحدة حساب ، كما ان هذه التقلبات تقلل من قدرتها لتكون وسيلة تبادل .
3. ان السياسة النقدية تهدف الى تغيير كمية المعروض من النقود ومن ثم سعر الفائدة ، بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة .
4. هناك انواع متعددة للعملات الرقمية باعداد واسعار مختلفة .
5. ان العملة الرقمية تؤثر على ادوات واهداف السياسة النقدية تأثيرا سلبيا.
6. تؤثر العملة الرقمية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان لأن العملات الرقمية يصعب السيطرة عليها أو توجيهها .

التوصيات :

1- العمل على تنمية ثقافة المجتمع فيما يخص استخدام العملة الرقمية كذلك ايجابياتها و سلبياتها ، و ذلك من اجل حمايتهم من النصب والاحتيال .
2- ان بعض انواع العملات الرقمية يساهم في خلق مشاكل ، مثل غسيل الأموال، لذلك يجب العمل على اصلاح هذه الانواع من المشاكل عن طريق اصلاحات جذرية عن طريق اضافة نظام (KYC) وهو ما يعرف بـ (عرف عميلك) .
3- العمل على مكافحة الجرائم التي تحدث جراء استخدام العملة الرقمية دوليا .
4- قيام الدول بطرح العملات الرقمية في الاسواق المحلية والعالمية و باشراف البنك المركزي لكي يقلل من التأثيرات السلبية التي تواجه السياسة النقدية و يكون بديلا عن بعض العملات المشبوهة .
5- وجود تنظيم قانوني دولي لمسألة إصدار العملة الرقمية لأن تلك العملة ذات طابع دولي ولا يمكن حصر التعامل بها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة.

المصادر والمراجع

احمد عطية رمضان ، كل شيء تود معرفته عن عملة البتكوين ، مأخوذة من موقع https://www.arageek.com/2014/07/11/everything-you-need-to-know-bitcoin.html ،2016/6/23.

اكرم حداد و مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى، 2005 .

ايمان مصطفى فؤاد عبد الحفيظ ، تقييم فاعلية النقود الالكترونية على دور البنك المركزي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر ، مصر ، 2010 .

باسم علوان العقابي وآخرون ، النقود الالكترونية و دورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة اهل البيت ، العدد السادس ، تموز 2008 .

بسام احمد الزلبي ، دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الاموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الاول ، 2010 .

بو عافية الرشيد ، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية ، المجلة الجزائرية للأقتصاد والمالية ، العدد (2) ، سبتمبر 2014 .

بوعتروس عبدالحق و سبتي محمد ، السياسة النقدية والازمة المالية الراهنة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية ، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 2009 .

جوشوا بارون و آخرون ، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مؤسسة (RAND) ، سانتا مونيكا ، كاليفورنيا ، امريكا ،2015 .

جويل كرتزمن، موت النقود، ترجمة محمد بن سعود بن محمد العصيمي، اليمان للن شر والتوزيع ، الرياض – السعودية ، 2010 .

حازم محمود عيسى الوادي ، كفاءة السياسة النقدية في الاسلام ، عالم الكتب الحديث، اربد ، الاردن ، 2010 .

حسين كامل فهمي ، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في البنوك الاسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2006 .
سندس حميد موسى، البنك المركزي ز دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، 2009 .
شريف محمد فتحي ، اثر النقود الالكترونية على السياسة المالية والنقدية ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، مأخوذة من الموقع https://elbadil-pss.org/2017/04/05/%D8%A3%D8%AB%D8 ، 5 أبريل ، 2017 .
عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز ، النقود الافتراضية ، مفهومها وانواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (1)، 2017
على كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، جامعة دمشق ، 2011 .
محمد شايب ، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، الجزائر ,2012 .
محمود حسين الوادي و آخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
منير ابراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية، الكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر، 2000 .
نادر عبدالعزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007 .
ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008 .
نورا صباح عزيز الجزراوي، اثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، الجزائر ، 2011 .
وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، 2011 .

Bitcoin: A Detailed Yet Easy to Understand Explanation, http://robertpi.github.io/blog/2014/01/01/bitcoins-a-detailed-yet-easy-to-understand-explaination, , JAN 1ST, 2014 .
HTTPS://WWW.COINDESK.COM/PRICE/BITCOIN
amnay afechkou تعريف العملة الرقمية و تاريخ العملات الافتراضية و المشفرة ، في https://eumlat.net2018/12/5 ، مأخودة من الموقع موقع https://www.argaam.com ، في 2018/12/20